OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

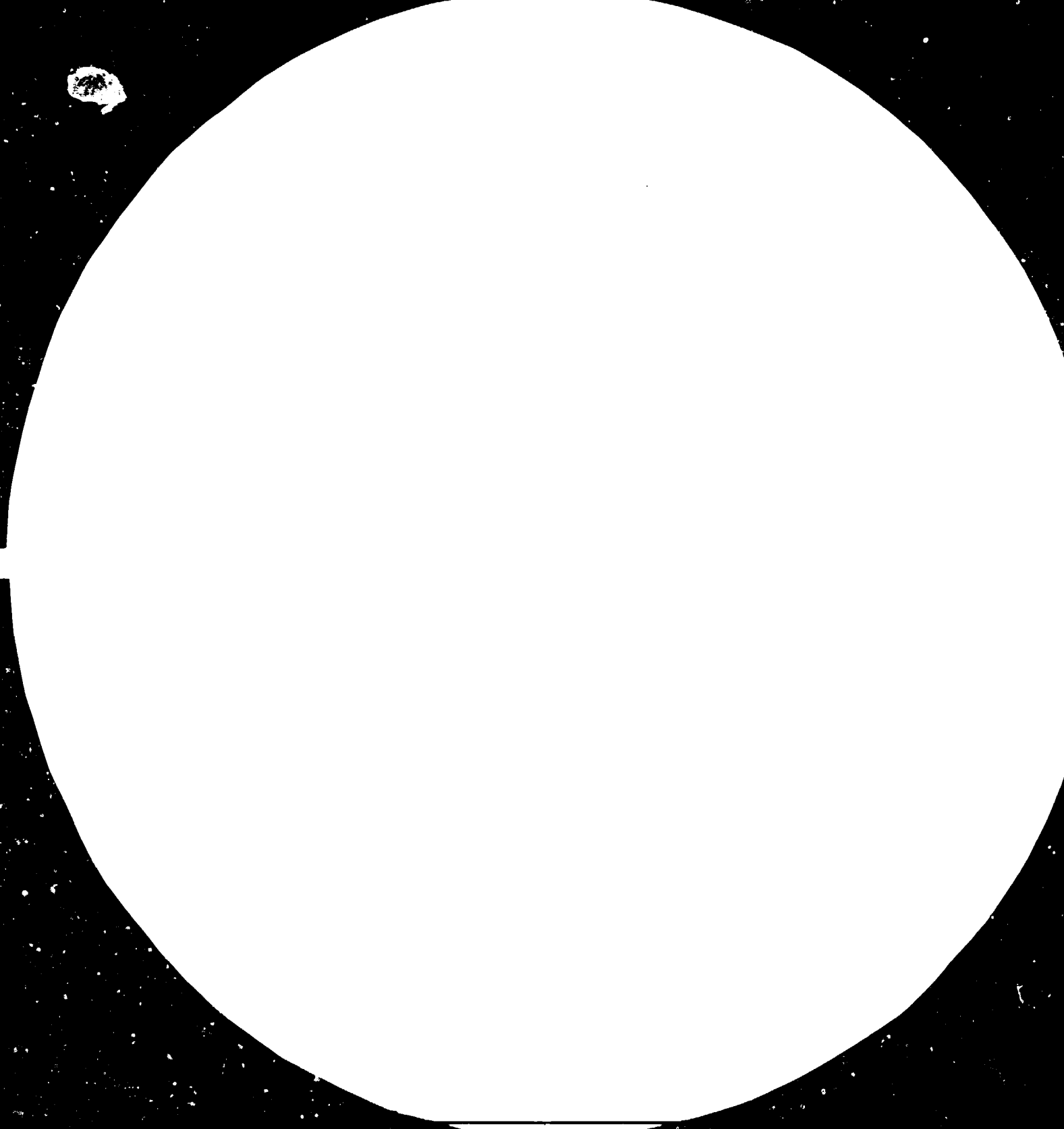

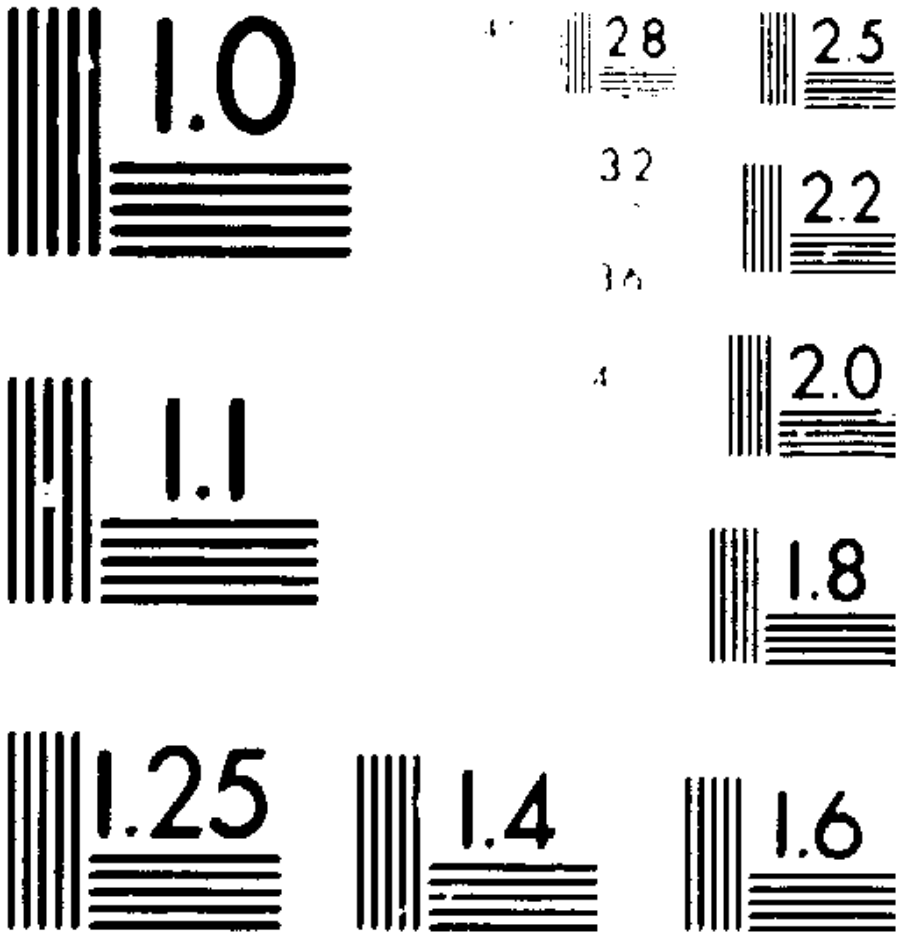

MICROCOPY RESOLUTION TEST CHART
NATIONAL BUREAU OF STANDARDS
STANDARD REFERENCE MATERIAL
APPROVED FOR PUBLIC RELEASE

Distr.
GENERAL
ID/CONF.5/16
10 January 1984
ARABIC
Original: ENGLISH

13526-A

منظمـــة الأمـــم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة

مؤتمـــر اليونيدو العام الرابـــع

فيينا، النمسا، ٢- ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٤

البنـد ٥ (هـ)

اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعهـا علـى الصعيـد العالمـي

World industrial restructuring
and redeployment.
Issue Paper.

ورقـة مناقشـة

البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت

التعاون الدولي ، والاجراءات الوطنية ذات العلة ، بما في ذلك السياسات الصناعية، واسهام اليونيدو في المجالات الحيوية للتنمية الصناعية ١٩٨٥ - ٢٠٠٠ :

اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي

ورقة مناقشة أعدتها أمانة اليونيدو

V.83-65438

مقدمة

١ - ما فتئت عمليتا اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية تعتبران مجالين مترابطين من مجالات اهتمام المجتمع الدولي خلال السنوات الماضية . وقد انعكس هذا الاهتمام في سلسلة من القرارات والمناقشات في المحافل الدولية ، مثل المؤتمرين العامين الثاني والثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) وقرارات متعددة للجمعية العامة*. ولهذين المجالين، اليوم ، قدر من الأهمية لكل من البلدان المتقدمة النمو والنامية أكبر منه في أي وقت مضى ، نظرا للازمة الاقتصادية العالمية الراهنة وما نتج عنها من تغييرات كبيرة في سرعة واتجاه ومعالم تدويل الانتاج الصناعي (ID/CONF.5/3 ، الفقرة ٨٨ وما بعدها) .

٢ - ولا يمكن ، في هذه اللحظة من الزمن ، معرفة وفهم طبيعة هذه التغييرات الناشئة وأثرها الكامل ، الا جزئيا . وعليه ، فان الموضوعات الرئيسية التي تحتاج الى النظر فيها من قبل المجتمع الدولي في مؤتمر اليونيدو العام الرابع تشمل ما يلي : (أ) اجراء بحث وتقييم مشترك للعملية المتغيرة المتعلقة بتدويل الانتاج الصناعي وأثرها على عملية اعادة تشكيل هيكل الصناعة ؛ و (ب) القيود التي تعترض اعادة تشكيل هيكل الصناعة ، والامكانات الناشئة المتاحة لتلك العملية ؛ و (ج) وضع سياسات وآليات تساعد على اعادة تشكيل هيكل الصناعة بغية تحقيق تقسيم دولي عادل للعمل ؛ و (د) دور اليونيدو ونظام مشاوراتها ، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة ، في تعزيز عملية اعادة تشكيل الهيكل .

٣ - وبالتركيز على هذه الموضوعات ، يمكن أن يحقق المؤتمر اعترافا مشتركا بالمشاغل الوطنية لكل من البلدان المتقدمة النمو والنامية فيما يتعلق باعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها والبدء في مجهود للتوفيق بين المفاهيم والنهج الوطنية المتعددة وقبول اطار مشترك للتعاون في المستقبل . والواقع أن المهمة الرئيسية المنوطة بالمؤتمر ينبغي أن تكون تحركا مترويا في سبيل تحقيق توافق للآراء حول أشكال من اعادة تشكيل هيكل الصناعة تكون مستنبطة وطنيا ومقبولة دوليا .

أولا - الفكرة

٤ - تعرضت عبارتا اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها الى تفسيرات وتعريفات متغيرة ، توازي النمط المتغير للتنمية الصناعية العالمية . وقد تكون محاولة وضع تعريف دائم ومقبول دوليا لهاتين العبارتين معقدة وحتى ضارة ، فالالتفات الكامل ينبغي بالأحرى أن يكون للمسائل الموضوعية الرئيسية المطروحة .

---

* أنظر الورقة الأساسية التي تم اعدادها لمؤتمر اليونيدو العام الرابع حول هذا الموضوع (ID/CONF.5/3 ، الفقرات ١ - ٨) .

٥ - وبناء على ذلك ، تقترح هذه الورقة والورقة الأساسية المناظرة لها (ID/CONF.5/3 ، الفقرات ١١ - ١٥) ، كتوجيه عام فحسب للمناقشة حول هذه الموضوعات ، أن تستخدم عبارة "اعادة تشكيل هيكل الصناعة" كتعبير عن تغيير طويل الأجل في تكوين انتاج الصناعة التحويلية تحدثه الأجهزة المعنية ، أي الحكومات ، والسلطات الاقليمية والشركات ، في اطار هدف انمائي محدد وعليه ، فان اعادة تشكيل هيكل الصناعة على الصعيد العالمي ، من منظار هدف ليما*، تعني الاتباع النشط لسياسات ترمي الى تغيير هيكل الانتاج الصناعي العالمي تدريجيا باتجاه تحقيق نصيب أوفر للبلدان النامية من اجمالي الانتاج العالمي . وفي الاطار الوطني ، تعني اعادة تشكيل هيكل الصناعة احداث تغييرات ، تتسبب فيها الحكومة ، في الانتاج الصناعي في سبيل هيكل مفضل وطنيا . ومن الناحية الأخرى ، فان "التعديل الهيكلي" يعني بصفة رئيسية احداث تغيير منظم في الهيكل يرمي الى عكس تغيرات حاصلة ، أو متوقعة ، في نمط التجارة العالمية أو الانتاج العالمي ، أو يرمي الى الاستجابة لها . وهكذا ، فان عبارتي "اعادة تشكيل الهيكل" و "التعديل الهيكلي" تفترضان مضمونا معياريا ، ولكن المقاييس المعيارية يمكن أيضا أن تخضع لأحكام وتطبيقات مختلفة من قبل الأجهزة المختلفة . ومن الواضح أن كون برنامج ما للتعديل "ايجابيا" أو "سلبيا" يعتمد على تقييم هذه الأجهزة لاختيار وتوقيت السياسات وللنتائج المتعددة للتغيرات الهيكلية الناتجة .

٦ - ولا ينبغي النظر الى فكرة اعادة تشكيل الهيكل الصناعي العالمي على أنها مجرد مقياس احصائي لتغييرات في موقع الانتاج الصناعي ، ولكنها يجب أن تحمل أيضا مدلولا معياريا ونوعيا . فاعادة تشكيل الهيكل الصناعي ، كعملية طويلة الأجل ، لا تشمل ايجاد القدرة التصنيعية في حد ذاتها (مثل الانتاج المنعزل للأجزاء أو التجميع) في البلدان النامية فحسب ، ولكن أيضا اتقان البلدان النامية لعملية التصنيع الخاصة بها ، مما يستلزم بناء قدرة البلد على ادارة التنمية الصناعية وتوسيعها وتكييفها وتوجيهها كجزء من عملية قومية للتنمية .

٧ - وينظر، بصفة عامة ، الى "اعادة توزيع" الصناعات ، من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، على أنها تحويل عناصر الانتاج وتغيير تدفقات السوق عن طريق التعاون الدولي فيما بين أكثر البلدان نموا وأقل البلدان نموا للتعجيل بتحقيق انتاج صناعي عالمي أكثر توازنا ، مع مراعاة الأهداف والمصالح الوطنية لكل من البلدان المعنية . ويعني هذا ، من ناحية ، تحويل رأس المال والتكنولوجيا والدراية والتجهيزات وغيرها من الموارد ، ومن الناحية الأخرى، اجراء تعديل دولي ووطني في هياكل الانتاج الصناعي على ضوء هدف احداث زيادة حاسمة في نصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي .

---

* وهو أن تنتج البلدان النامية ٢٥ في المائة من القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في العالم بحلول عام ٢٠٠٠ (اعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي (A/10112 ، الفصل الرابع)) .

ثانيا - النمط المتغير للتنمية الصناعية : الحاجة الى اتباع نهج متقاربة

٨ - أنشئت هياكل الانتاج الصناعي في كل من البلدان النامية ، نتيجة لعمليات التنمية الصناعية في الستينات والسبعينات ، عن طريق السياسات والخطط واستراتيجيات اعادة التوزيع الحكومية ، ومن خلال جهود المقاولين والشركات ذات المقر في البلدان المتقدمة النمو ، وعلى أساس الموارد المحلية ، والتمويل المقدم من البنوك الدولية ، والتكنولوجيا المشتراة في الغالب من البلدان المتقدمة النمو . وأن هياكل الانتاج الوطنية هذه - التي تم انشاؤها في اطار سياسات دولية وافتراضات أخرى تتعرض الآن الى تغييرات جذرية - تتسم باختلافات كبيرة من حيث مستوى التعقيد ، وهيكل القطاعات الفرعية ، والسلامة الاجتماعية الاقتصادية ، ودرجة التكامل الدولي ، والاعتماد على الخارج ، والضغوط الدافعة الى التكيف مع الظروف الجديدة الناشئة والقدرة على ذلك التكيف . ويستدل ، بكل وضوح ، من الانقطاع الحالي في الاتجاهات الماضية ، مدى ما تتميز به الهياكل القائمة من ضعف وهشاشة ، من ناحية ، والاختلافات بين البلدان النامية والتفاوت المتزايد بينها ، من الناحية الأخرى .

٩ - ومن المرجح أن تكون ظروف اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها في الثمانينات والتسعينات مختلفة اختلافا كبيرا عن ظروف العقود السابقة . ومن المحتمل ، بصفة عامة ، أن يستمر تدويل الانتاج الصناعي ، ولكن أن تبرز أيضا قيود أخرى على اعادة تشكيل هيكل الصناعة لصالح البلدان النامية .

١٠ - وقد تبرز هذه القيود في بعض القطاعات الفرعية التي يمكن فيها أن تتعثر زيادة اعادة التوطين الدولية من جراء أشكال جديدة من المنافسة التكنولوجية المكثفة ، والحمائية الناشئة ، خاصة بين البلدان المتقدمة النمو الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي . وقد تنشأ أشكال جديدة من تقسيم العمل القطاعي والجغرافي . كما أنه قد تثبط أعباء الديون المتزايدة على كاهل كثير من البلدان النامية ، همة الشركات في تحمل مخاطر اضافية عن طريق الاستثمارات أو القروض في هذه البلدان . وقد تكون اعادة التوزيع أيضا مناوئة لاجراء تغييرات حاسمة في المناخ العام للاستثمار الدولي . وهكذا ، فمن الممكن أن تقلل كثيرا المخاطر الاقتصادية المتزايدة ، في بعض مراكز النمو في العالم الثالث ، أثر الحوافز والاعانات الاستثمارية .

١١ - ونظرا لارتفاع نسبة البطالة ولجوانب التشدد الداخلي ، يمكن أن تنزع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى الحد من اعادة التشكيل وكذلك ، على سبيل المثال، حماية خطوط انتاجية مختارة بواسطة سياسات محددة مثل الترسيد والابتكار والاجراءات التجارية . وقد يجعل الارتياب العام لدى واضعي السياسات ، في الحكومات والشركات في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية ، بشأن السياسات الوطنية للبلدان الأخرى وبشأن الفرص والقيود المقبلة بالنسبة لاعادة تشكيل الهياكل العالمية ، من العسير عليها أن تتبع بانتظام اعادة تشكيل هيكل صناعاتها في اطار عالمي، بدافع من عوامل السوق ، وقد تؤدي

هذه الاتجاهات الى مزيد من التدهور في فرص الأنماط المتعددة الأطراف والعادلة والتقدمية من اعادة تشكيل الهياكل الصناعية في الثمانينات والتسعينات . وانطلاقا من هذه التطورات المتوقعة ، يمكن ابداء عدد من الملاحظات .

١٢ - أولا ، قادت الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة والسياسات الانكماشية والحمائية للبلدان المتقدمة النمو الرئيسية عددا كبيرا من البلدان النامية ، التي لها هياكل أكثر تقدما ، الى أزمة حادة ، تعمل بالفعل على اعاقة تنميتها الصناعية والاقتصادية لعدة سنوات قادمة ما لم تحل مشكلة عبء الديون المتزايد وما لم تعكس الحمائية المتزايدة في الشمال . ويدعو هذا بدوره الى اتباع مجموعة جديدة من سياسات التعديل الهيكلي "الايجابية على النطاق الدولي" في البلدان الصناعية ذات الاقتصاد السوقي والمزيد من الترتيبات طويلة الأجل لاستيراد البضائع المصنعة من البلدان النامية بواسطة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . وسوف تستتبع سياسات التعديل "الايجابية على النطاق الدولي" هذه التزامات أطول أجلا في مجال السياسات من قبل الجهات المعنية قصد تطوير القطاعات الصناعية الفرعية في البلدان النامية وقدرتها على الوصول الى الأسواق في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ولا يتسنى الا بواسطة هذه الاجراءات ، البدء في عملية دولية أطول أجلا لاعادة تشكيل الهياكل تنتفع منها كل من البلدان النامية المعنية والبلدان المتقدمة النمو عن طريق النظام الدولي للانتاج والتجارة والتمويل .

١٣ - ويبلغ الدين الخارجي للبلدان النامية ، حاليا ، قرابة ٨٠٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . كما أن الفوائد على الدين ، بسعر فائدة متوسط قدره ١٠ في المائة على الأقل تبلغ نحو ٨٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في السنة . ولا تستطيع البلدان النامية خدمة هذا الدين الا بتحقيق فائض تجاري عام يبلغ حوالي ٨٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ؛ أي أن يكون للبلدان المتقدمة النمو بالتالي ، عجز تجاري عام بهذا القدر . وبالاضافة الى ذلك ، توضح هذه العملية الحسابية أن كل انخفاض قوامه نقطة مئوية واحدة في سعر الفائدة سيؤدي الى خفض السداد السنوي للفوائد بمقدار ٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، وتخفض بالتالي الفائض / العجز التجاري العام بنفس المقدار . وبالمثل ، فان أية محاولة لتخفيض الدين العام القائم تتطلب الالتزام المنطقي - من جانب البلدان المتقدمة النمو كمجموعة - بأن يكون لديها عجز تجاري اضافي بكمية مناظرة . وهذا يبين العلة الحرجة بين الدين وسعر الفائدة وصادرات البلدان النامية ، وخاصة من المصنوعات ، ويؤكد التماثل المنطقي للعلاقة .

١٤ - وستكون هناك حاجة الى اجراء مشاورات مستمرة حول المسائل الجوهرية والفنية بين البلدان المتقدمة النمو والنامية لضمان وضوح السياسات الوطنية وتناسقها الدولي ولتفادي الاختلالات الدولية التي تسببها السياسات القومية .

١٥ - ثانيا ، تحتاج البلدان النامية الى اعادة تقييم الاستراتيجيات والسياسات الماضية ، ووضع مفاهيم جديدة للتنمية الصناعية الطويلة الأجل بصفتها جزءا من

التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، والى تقييم وتوجيه اعادة توزيع الصناعة ، بصورة أكثر منهجية ، نحو القطاعات الفرعية الرئيسية . وستدعو الحاجة الى اعادة الاهتمام الواجب لاستغلال دينامية النمو الداخلية وتحقيق التكامل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى (ID/CONF.5/3 ، الفقرة ١٢٠) .

١٦ - وعلاوة على ذلك ، لا ينبغي النظر الى اعادة التوزيع على أنها مجرد حيازة مادية للتجهيزات والمعدات تتم دفعة واحدة . فينبغي أن تشمل اعتبارات التطوير والتعديل المستمرين بواسطة عمليات انتاج مرنة والتنويع في الأسواق . والواقع أن البلدان النامية ستحتاج ، في السعي لتنميتها الصناعية ، الى ايلاء أقصى اعتبار ممكن في البداية لتعديل الهياكل القائمة لتوافق الظروف الوطنية والدولية الجديدة والمتوقعة بدلا من التركيز على انشاء مشاريع استثمارية ضخمة جديدة .

١٧ - وسوف تعني عملية اعادة تشكيل هيكل الصناعة بالنسبة لمعظم البلدان النامية القيام ، تدريجيا ، ببناء صناعة وطنية للسلع الرأسمالية . وأما القضية المطروحة بالنسبة للبلدان النامية ، من أجل تذليل العقبات الرئيسية ، التي تعترض تعزيز انتاج السلع الرأسمالية هي اختيار نوع السلع الرأسمالية التي سيتم انتاجها وأنماط التفاوض والتعاون التي سوف يتحقق بها ذلك - وسيتطلب هذا الأمر ايلاء اعتبار كاف لأنماط مستحدثة من التعاون الصناعي فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية ولأشكال جديدة من التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان العالم الثالث .

١٨ - ثالثا ، تفرض الفتوحات التكنولوجيا بالفعل ، وستفرض مستقبلا ، تغييرات في فرص وأشكال اعادة تشكيل الهيكل واعادة التوزيع . وتحتاج البلدان النامية الى رصد هذه التطورات بعناية وتقييم وقع الابتكارات الرئيسية على انتاجها الصناعي وتجارتها وعلى قدراتها التكنولوجية . وهذا لن يستتبع اتخاذ اجراءات وقائية لمكافحة الآثار السلبية الواقعة على قدرة الهياكل القائمة على المنافسة فحسب ، بل انه يستلزم أيضا الاستغلال المنظم للتكنولوجيات الجديدة في مجال الأنشطة الصناعية الرئيسية .

١٩ - رابعا ، تدل التطورات الماضية على أن الفوارق في النمو الصناعي فيما بين البلدان النامية قد ازدادت . هذا وان أقل البلدان نموا تتأثر ، في آن معا ، بالأزمة الراهنة وبحالة مزمنة هي انخفاض مستويات التنمية الصناعية وانخفاض معدلات النمو . ويبدو أن أقل البلدان نموا واقعة في حلقة مفرغة هي العجز عن اجتذاب الموارد الأجنبية المطلوبة وعن توجيه الموارد نحو اقامة الأساس المطلوب للتنمية المتواصلة . وعليه فالمسألة الرئيسية تتمثل في الحاجة الى تكسير هذه الحلقة المفرغة وتمكين أقل البلدان نموا من المشاركة في عملية اعادة تشكيل هيكل الصناعة في الثمانينات والتسعينات . وينبغي أن تساهم كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى في هذه الجهود بتقديم دعم تقني ومالي ، وغيره من أنواع الدعم ، لأقل البلدان نموا .

٢٠ - خامسا ، صاحب التنمية في الماضي ظهور تجمعات قطرية تأخذ بمخططات اقليمية ودون الاقليمية وأقاليمية للتعاون في الانتاج والتجارة . وقد أنشئت هذه المجموعات من طرف البلدان المتقدمة النمو ، والبلدان النامية ، وفيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية . ومع الأنماط المتغيرة والتحديات الجديدة لاعادة تشكيل هيكل الصناعة ، من المتوقع أن تبرز امكانات وعوائق جديدة بالنسبة لهذه التجمعات . وقد تحدث محاولات من جانب البلدان المتقدمة النمو لتعزيز أو توسيع تجمعاتها وحتى لاغلاق أسواقها أمام الجهات الخارجية ، وقد يسعى العديد من البلدان النامية الى تعزيز المخططات الاقليمية للتعاون الصناعي ووضع أخرى جديدة ، فتوسع بذلك أسواق كل منها . ويبدو أنه لا بد لأصغر البلدان النامية بوجه خاص من أن تستغل مخططات التعاون الاقليمي بصفتها سوقا مشتركة . وعلى المستوى دون الاقليمي والاقليمي ، تستطيع البلدان النامية أن تستغل قدرتها التفاوضية المشتركة لجذب وتوجيه اعادة توزيع الصناعة .

٢١ - ومن الجوهري للمجتمع الدولي أن يرصد تطورات التجمعات الاقليمية وأن يعزز التعاون في ميدان الصناعة . الا أنه ينبغي ، أيضا ، ادراك أن قيام نمط عالمي من التجمعات المغلقة وشبكة من المخططات الثنائية قد يهدد التعاون المتعدد الأطراف ، وهذا يدعو الى رصد التجمعات القطرية بعناية وتنسيق السياسات الاقليمية ودون الاقليمية لاعادة تشكيل الهيكل .

٢٢ - ويمكن القول ، في الختام ، بأن يلزم الاسراع بتدويل الانتاج الصناعي وتعدد محاوره ، وأن المسألة الهامة هي ما اذا كانت البلدان النامية ، مجتمعة ومنفردة معا ، ستتمكن من التحسب لهذه التطورات في الوقت المناسب فتزيد من التعاون الصناعي فيما بينها ، بما في ذلك التجارة والتكنولوجيا والتمويل . وبالنسبة لعملية اعادة تشكيل الهياكل العالمية المقبلة والطويلة الأجل ، ستدعو الحاجة الى ايلاء مزيد من الاعتبار المنهجي لتحقيق التقارب الدولي للنهج الوطنية . وستكون هناك حاجة الى صياغة المفاهيم الوطنية الجديدة عن الهيكل الصناعي "المفضل" في التسعينات في اطار مشترك من النهج ، على الصعيد دون الاقليمي والاقليمي والدولي .

ثالثا - الاجراءات الموصى باتخاذها نحو اعادة تشكيل هيكل الصناعة واعادة توزيعها على الصعيد العالمي

٢٣ - انطلاقا من الملاحظات المذكورة أعلاه ، المتعلقة ببعض التغيرات المتوقعة في الامكانات والعوائق والأنماط التي تؤثر على عمليات اعادة تشكيل الهيكل واعادة التوزيع في السنوات القادمة ، يمكن وضع مجموعة متآلفة من أنواع متعددة من الاجراءات التي تستوجب بحثها من قبل المؤتمر بغية القيام ، تدريجيا ، بخلق اطار دولي جديد لهذه العمليات. وان القضية الرئيسية ، في هذه الفترة التي تتزايد فيها النزعة القومية والثنائية في سياسات الانتاج الصناعي والتجارة والارتياب ازاء سرعة واتجاه التنمية الصناعية ، هي الوصول الى توافق لآراء الأطراف الرئيسية حول المبادئ

الأساسية لاعادة تشكيل الهيكل في المستقبل . وسيشمل ذلك الوصول الى توافق آراء حول آليات الحوار والرصد المستمرين ، من قبل كل الحكومات ، للسياسات التي تؤثر على اعادة تشكيل الهيكل على الصعيد العالمي . كما سيفترض ذلك اعادة تأكيد الهدف الدولي الرامي الى تدعيم تصنيع البلدان النامية والتمكين من حدوث زيادة تدريجية في نصيب البلدان النامية من اجمالي الانتاج العالمي .

ألف - اتخاذ الاجراءات من قبل المجتمع الدولي

٢٤ - ثمة أهمية قصوى لمواصلة الحوار وتضافر السياسات ، اذا كان لاعادة تشكيل هيكل الصناعة على الصعيد العالمي أن تتم على نحو منظم واذا أريد لنصيب البلدان النامية من الانتاج الصناعي العالمي أن يصل الى ٢٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٠ (ID/B/284 ، الفقرات ١٣٢ - ١٦٢) . واضافة لذلك ، سيمكن الحوار والتضافر كافة الأطراف المعنية من رصد اتجاهات الصناعة العالمية حتى يتسنى منع حدوث المشاكل المتوقعة ومعالجة المشاكل ، التي تكتشف ، فور ظهورها (PI/84 ، الفقرات ١ - ٦) . وفي الواقع ، أن العديد من المحافل المعنية بهذه الأغراض قد أقيمت بواسطة مجموعات من البلدان ، أي بواسطة البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، ومجموعات البلدان النامية ، الا أن هناك محفلا متميزا تستطيع فيه كل البلدان أن تشترك اشتراكا كاملا في مناقشة مشاكل الصناعة العالمية والتعاون الصناعي الدولي ، وهو نظام اليونيدو للمشاورات . غير أنه لا بد من الاستفادة من الامكانيات الكاملة لهذا النظام (أنظر الفقرة ٣١ (أ)، أدناه) . وقد يرغب المجتمع الدولي ، من أجل تجسيد الحوار الدائر في هذه المحافل في اجراءات محددة ، في النظر في مدى قدرة الاتفاقات القطاعية الاستدلالية على أن تشكل أداة لاحداث تغيير منظم في هياكل الصناعة العالمية مع احداث أقل اختلال مكرر (ID/CONF.5/3 ، الفقرة ١٢٩) .

٢٥ - واضافة الى هذه القضية الرئيسية ، يمكن انتقاء مجموعة من الاجراءات المحددة الموصى بها للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات الدولية .

باء - اتخاذ الاجراءات من قبل البلدان المتقدمة النمو

٢٦ - ينبغي اعتبار البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أن من مصلحتها ، وكذا من مسؤوليتها ، اعادة تنشيط عملية التنمية الدولية . وعليه ، فهذه الدول مدعوة الى البدء في برنامج دولي للانتعاش ينبغي أن تكون العناصر الرئيسية فيه متمثلة في خدمة ديون البلدان النامية وفي وصول مصنوعات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو وتعزيز المساعدات الانمائية الرسمية .

٢٧ - وينبغي ، على الأخص ، أن تضع البلدان متقدمة النمو مفهوما وأنماطا لعملية "تعديل ايجابي على الصعيد الدولي" تكون تحسبية في طبيعتها وتهدف الى تحقيق اعادة

توزيع للصناعة العالمية ، على نحو يتصف بالعدالة والاتزان . وان زيادة شفافية سياسات البلدان المتقدمة النمو المؤثرة على عملية اعادة تشكيل الهيكل على الصعيد العالمي ، واتضاح الوقع المحتمل لهذه السياسات على الانتاج الصناعي للبلدان المتقدمة النمو ، سيشكلان عنصرا جوهريا في هذه العملية .

٢٨ - كما أن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط مركزيا مدعوة الى وضع برامج طويلة الأجل تشمل فيها العملية الداخلية لاعادة تشكيل هياكلها ، شمولا متزايدا، التقسيم المكثف للعمل مع البلدان النامية في مجال المصنوعات .

٢٩ - ويجب أن تتأكد البلدان المتقدمة النمو ، في تقديم وتعزيز مساعداتها الإنمائية الرسمية ، من بناء قدرات البلدان النامية على تحقيق مشاركة أكثر فعالية في اعادة تشكيل هيكل الصناعة على الصعيد الدولي . وسوف يستتبع ذلك توفير الدعم للخدمات العلمية والهياكل الأساسية الادارية المتعلقة بالصناعة ، والاستغلال الكامل للمدخلات المحلية الفعلية أو المحتملة على المستويين الوطني والاقليمي ، والتأكد من الاهتمام بالمتطلبات اللازمة لتحسين هياكل الانتاج الموجودة .

٣٠ - وهناك حاجة الى دعم خاص من البلدان المتقدمة النمو لمساعدة أقل البلدان نموا في تنميتها الصناعية العسيرة . كما أن الحاجة تدعو الى وضع ترتيبات خاصة لاجراء نقل هائل للموارد ، وترتيبات سوقية ، وتدريب للقوى البشرية الصناعية ، داخل اطار، مستنبط وطنيا ، للموارد الاجمالية لكل من أقل البلدان نموا وللقطاعات الاقتصادية ككل .

جيم - اتخاذ الاجراءات من قبل البلدان النامية

٣١ - سوف تحتاج البلدان النامية ، في جهودها الرامية الى تعزيز اعادة تشكيل هيكل الصناعة من أجل استيفاء متطلبات أهدافها الاجتماعية الاقتصادية الطويلة الأجل ، الى أن تدخل على الصعيد الوطني مفهوما لـ "هيكل صناعي مفضّل" في المستقبل . يشكل جزءا لا يتجزأ من الهيكل الاقتصادي العام في اطار الخرى والاتجاهات الدولية . وسيلزم أن تكون سياسات اعادة تشكيل الهيكل واعادة التوزيع هذه قائمة على تحليلات أكثر منهجية لعملية اعادة تشكيل الهيكل .

٣٢ - وعليه ، يوصي بأن تتخذ البلدان النامية الاجراءات التالية :

(أ) انشاء آلية مؤسسية لـ "للابلاغ الهيكلي" المستمر ؛ وأن هذه النظم اللازمة لرصد التغيّرات الهيكلية الوطنية والدولية موجودة في بعض البلدان المتقدمة النمو وتقوم على شبكة من معاهد البحوث الاقتصادية الوطنية ؛

(ب) اجراء تقييمات منتظمة للاتجاهات الانمائية في القطاعات الصناعية الفرعية ، وخاصة من حيث الاتجاهات السوقية الاقليمية والعالمية ؛

(ج) وضع ترتيبات مناسبة على الصعيدين الوطني والاقليمي لمواصلة مراقبة التطورات التكنولوجية الرئيسية ، وتقييم آثارها ؛ وبناء شبكة من وحدات للعالم الثالث للمراقبة التكنولوجية المتخصصة في المجالات الرئيسية من الفتوحات التكنولوجية*؛

(د) مكافحة الفوارق الداخلية المتزايدة ، بين المناطق الحضرية والريفية مثلا ، باعطاء أولوية للجوانب الاجتماعية لاعادة تشكيل هيكل الصناعة عن طريق سياسات منظمة للتوطين وايجاد فرص العمل وغيرها من السياسات الصناعية ؛

(هـ) تبيين دور الصناعة فيما يتعلق بالأهداف الانمائية ، بما في ذلك النمط المستصوب للطلب المحلي بالاستفادة من فرص النمو التي يهيؤها هذا النمط من الطلب ؛ وزيادة انتاج المعدات والمنتجات الوسيطة المطلوبة للقطاعات الرئيسية من الاقتصاد ؛ وتحديد الظروف التي يتم فيها تشجيع المشاركة الأجنبية ومستويات التكنولوجيا المطلوبة بما يوافق استراتيجيات التصنيع الذاتي ؛ وتطوير الموارد البشرية للتمكين من اتقان التكنولوجيا وما يتصل بها من دراية ؛

(و) الاستفادة من المحافل المناسبة لاجراء مشاورات مستمرة حول السياسات والاستراتيجيات ، واعادة تشكيل هيكل الصناعة فيما بين البلدان التي تقع في نفس المنطقة والبلدان التي لها نفس المستوى من التنمية .

٣٣ - ومن الموضوعات الهامة في ميدان اعادة تشكيل هيكل الصناعة في العالم الثالث ، التفاوت المتزايد في النمو بين أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى . وهذه البلدان النامية الأخرى مدعوّة الى الاهتمام الكامل بحاجة أقل البلدان نموا الى تلقي دعم تقني ومالي ومؤسسي في سبيل بناء قاعدة صناعية . ويوصي بأن تضع البلدان الأكثر تقدما برامج للتكافل الاقليمي من أجل أقل البلدان نموا . ويمكن أن تشمل هذه البرامج اعادة التوزيع الى أقل البلدان نموا وتقديم الخدمات الاستشارية بأسعار ميسّرة .

دال - اتخاذ الاجراءات من قبل المنظمات الدولية

٣٤ - لقد أوجدت كثير من البلدان النامية قدرات متطورة نوعا ما للانتاج الصناعي وكوّنت مهارات وخبرات في عدة أنشطة صناعية وفي مجال التخطيط والخدمات الصناعية . وستكون احتياجاتها من المساعدات التقنية والخدمات الاستشارية منحصرة ، بصفة رئيسية ، في المجالات التقنية والاقتصادية المتخصصة فيما يتعلق بالتطورات الدولية ، وسيكون من اللازم الوفاء بها عن طريق تقديم خدمات شديدة التخصص ، وسريعة ، وفي كثير من الأحيان ، قصيرة الأجل . ونظرا للتفاعل المتزايد بين القطاعات الاقتصادية من صناعة

---

* انظر ورقة المناقشة عن البند ٥ (ب) من جدول أعمال مؤتمر اليونيدو العام الرابع (ID/CONF.5/5) .

وزراعة وتعدين وخدمات وغيرها ، فمن المرجح أن تطلب المساعدات التقنية الشاملة لكل القطاعات بصورة أكثر مما كان عليه الحال في العقود الماضية . وينبغي أن يبحث جهاز الأمم المتحدة المساعدة التقنية هذه الاحتياجات المتغيّرة ويضع وسائل جديدة للوفاء بها بصورة فعّالة .

٣٥ - ونظرا للعقبات المتزايدة التي تواجهها البلدان النامية في اعادة تشكيل هيكل الصناعة ، فان المنظمات الدولية المختصة مدعوّة الى القيام ، بالتعاون مع اليونيدو ، بوضع وتنفيذ برامج متكاملة .

٣٦ - وبما أن اليونيدو مسؤولة عن التنمية الصناعية ، فيبدو أن مهام متزايدة ومعقّدة ستبرز في السنوات القادمة . ويمكن تلخيص هذه المهام في ما يلي :

(أ) نظام المشاورات :

'١' يمكن أن تتدرج المشاورات من تبادل المعلومات الى تحديد مبادئ عامة للتعاون ، وبعدئذ الى وضع اتفاقات رئيسية استشارية لتحقيق تعاون قطاعي متعدد الأنواع ، من أجل دعم تصنيع البلدان النامية مع أقل ما يمكن من مخاطر احداث خلل في الاقتصاد العالمي . ويمكن ، عندئذ ، تجسيد هذه الاتفاقات الارشادية في برامج عمل تنفذ على المستويين القطري والاقليمي مع اشراك الدول الأعضاء والمنظمات الدولية (الورقة الأساسية ، الفقرة ١٣٣) ؛

'٢' ويمكن أن يقوم مجلس التنمية الصناعية باستعراض التوصيات التي تقرها المشاورات ، بعد أن تدرسها لجان تقنية فرعية ، ثم تنقل هذه التوصية الى الجمعية العامة كوسيلة لتسهيل اتخاذ اجراءات ايجابية من طرف الحكومات (الورقة الأساسية ، الفقرة ١٣٤) ؛

(ب) انشاء نظام استشاري لليونيدو بشأن اعادة تشكيل هيكل الصناعة . وتقدم اليونيدو ، عن طريق هذا النظام ، للبلدان النامية على انفراد خصيصا ، المعلومات والخبرة حول الاتجاهات الدولية في الانتاج والتكنولوجيا والأسواق ، وحول الاستراتيجيات والسياسات المعنية للعوامل الرئيسية في مجال التنمية الصناعية الدولية ، وتقدم النصح بشأن وضع برامج تنمية القطاعات الفرعية ، والسياسات التكييفية ، واتفاقات التعاون ، وما اليها . وهكذا ، تدعم اليونيدو البلدان النامية في جهودها الرامية ، أولا ، الى رصد ومراقبة وتقييم الاتجاهات واعادة التشكيل الدولية ، وثانيا ، الى اعداد وتبادل المعلومات حول السياسات والاستراتيجيات الوطنية ،

(ج) تعزيز خدمات ترويج الاستثمارات واعادة التوزيع التي تقدمها اليونيدو بمواصلة بناء شبكة من مراكز الترويج الوطنية في البلدان المتقدمة النمو والنامية وبحشد الموارد الخارجية بصورة نشطة لمشاريع استثمارية محددة ؛

(د) انشاء مجموعة من البرامج الخاصة المترابطة لمساعدة البلدان النامية في وضع وتنفيذ برامج لتعديل الهياكل الصناعية القائمة . وستدعو الحاجة الى أن تتم هذه الخدمة بطريقة سريعة وغير معقدة ، ولذا ستتطلب اتباع نهج اداري ابتكاري .

- - - - -